



CONCOURS ARTS ET MÉTIERS ParisTech - ESTP - POLYTECH

Épreuve de Langue Vivante MP - PC - PSI

Durée 3 h

Si, au cours de l'épreuve, un candidat repère ce qui lui semble être une erreur d'énoncé, d'une part il le signale au chef de salle, d'autre part il le signale sur sa copie et poursuit sa composition en indiquant les raisons des initiatives qu'il est amené à prendre.

Pour cette épreuve, l'usage des machines (calculatrices, traductrices,...) et de dictionnaires est interdit.

Les différents sujets sous forme d'un fascicule sont présentés de la manière suivante :

Pages 2 à 4 Allemand

Pages 5 à 7 Anglais

Pages 8 à 10 Arabe

Pages 11 à 13 Espagnol

Pages 14 à 16 Italien

Pages 17 à 19 Portugais

Vous rédigerez dans la langue choisie et en 400 mots une synthèse des documents proposés. Vous indiquerez avec précision à la fin de votre synthèse le nombre de mots qu'elle comporte. Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté. Votre synthèse comportera un titre comptabilisé dans le nombre de mots.

Le candidat a obligation de traiter le sujet dans la langue qu'il a choisie au moment de son inscription au concours.

Il est interdit aux candidats de signer leur composition ou d'y mettre un signe quelconque pouvant indiquer sa provenance.

Tournez la page S.V.P.

ARABE

Vous rédigez en arabe et en 400 mots une synthèse des documents proposés. Vous indiquerez avec précision à la fin de votre synthèse le nombre de mots qu'elle comporte. Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté. Votre synthèse comportera un titre comptabilisé dans le nombre de mots.

DOCUMENT 1

تونس والعالم احتفلا بدستور "ثورة الياسمين" .

شارك قادة دول ومسؤولون أجنب في احتفال رمزي أقامته رئاسة الجمهورية التونسية بمناسبة المصادقة على الدستور الجديد لهذا البلد الذي انطلقت منه قبل 3 سنوات شرارة ثورات "الربيع العربي".

وحضر الاحتفال الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي اعتبر أنّ الدستور التونسي "يمكن أن يكون مثالا ومرجعاً لدول عديدة"، إضافة إلى قادة دول ورؤساء حكومات وبرلمانات من أفريقيا وأوروبا.

وأقيم الحفل في قاعة الجلسات العامة في المجلس الوطني التأسيسي الذي تولى صياغة الدستور.

وأعلن مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي في خطاب ألقاه في افتتاح الحفل أن الدستور الجديد سيدخل حيز التنفيذ فور نشره في 10 شباط 2014 بالجريدة الرسمية.

وينص الفصل 147 من الدستور الجديد على أن يدخل "حيز النفاذ فور نشره" بأمر من رئيس البرلمان بالجريدة الرسمية. وسيحل الدستور الجديد مكان

دستور البلاد الصادر عام 1959 والذي تم تعليق العمل به إثر الاطاحة في 14 كانون الثاني 2011 بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

واعتبر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أنّ الدستور التونسي الجديد "يؤكد.. أن الإسلام يتماشى تماما مع الديمقراطية"، وأنه "يمكن أن يكون مثالا ومرجعاً لدول عديدة".

ونوه هولاند في خطاب بالدور الذي لعبته أربع منظمات أهلية، بينها المركزية النقابية القوية، لإخراج تونس من أزمة سياسية حادة اندلعت في 2013.

وكانت الأزمة التي أصابت الحياة السياسية في تونس بالشلل التام، اندلعت إثر اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي وقتل ثمانية عناصر من الجيش في عمليات نسبتها وزارة الداخلية إلى جماعة سلفية "إرهابية".

وطرحت المركزية النقابية "مخارطة طريق" قدمت بموجها الحكومة التي كانت تقودها حركة النهضة الإسلامية استقالتها وحلت محلها حكومة غير حزبية برئاسة مهدي جمعة.

وقال فرنسوا هولاند مخاطبا القادة ونواب البرلمان التونسيين "فرنسا ستكون إلى جانبكم بالكامل".

من ناحيته قال رئيس البرلمان الألماني نوربرت لامرت مخاطبا القادة والبرلمانيين التونسيين "أصدرتم نصا رائعا وعليكم الآن أن تنقلوا هذا النص الرائع إلى واقع رائع، مضيفاً "إذا استطاعت تونس إظهار أن الديمقراطية والإسلام يستطيعان التعايش معاً، فسوف يكتسب الطريق التونسي أهمية تاريخية وكونية". ونوّه

بـ"توافق" المعارضة العلمانية وحركة النهضة الإسلامية صاحبة أغلبية المقاعد في المجلس التأسيسي حول الدستور الجديد، رغم التجاذبات السياسية الكبيرة بينهما قبل التصديق عليه. وقال "أعبر عن إعجابي البالغ بالوصول إلى توافق، من دون ما كان للدستور أن يكتب، ومن دونه لا يمكن أن تستمر أي

ديمقراطية. (...)

ووصف عبد الملك سلال الوزير الأول في الحكومة الجزائرية الدستور التونسي بأنه "إنجاز عظيم" و"مفخرة للشعب التونسي" و"خطوة عملاقة في الاتجاه الصحيح".

وقال "إدراكا منها لوحدة المصير، فإن الجزائر ستقف معكم.. وتعمل معكم على إنجاز عملية التحول الديمقراطي.. الجزائر معكم في السراء والضراء."

من جهته قال نوري علي أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطني العام في ليبيا "أشقاؤنا في تونس اجتازوا العملية الديمقراطية الانتقالية بنجاح بالمصادقة على دستور يحقق آمال الشعب التونسي". وقال "ستشهد بلادي قريبا مثل هذه المرحلة التاريخية. (...)

عن موقع جريدة النهار - 7 فبراير/ شباط، 2014

DOCUMENT 2

تونس: مادة المساواة في الدستور تمثل انتصاراً للمرأة

قد يمثل دستور تونس الجديد بداية مرحلة تغيير جذري بالنسبة للمرأة، وذلك بعد إدراج مادة تنص على المساواة بين الجنسين في المجالس التشريعية، وعلى اتخاذ خطوات لمكافحة العنف ضد المرأة، وتلك سابقة في العالم العربي.

وتقول لبنى الجيري، من حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وهو حزب علماني، إن هذه المادة "بمثابة ثورة في حد ذاتها. إنها خطوة كبيرة وتاريخية ليس فقط للمرأة التونسية. وهي بالنسبة لي لحظة مؤثرة للغاية".

وحزب التكتل هو واحد من الأحزاب العلمانية المشاركة في الائتلاف الحكومي الذي يقوده الإسلاميون.

وأقرّت الجيري، وهي أستاذة الهندسة بجامعة السوربون سابقاً والمحاضرة بكلية الهندسة في تونس، إن ضمان التمثيل المتكافئ بين الرجل والمرأة في المجلس التشريعي قضية لم تكن تخطر على بالها حتى أختيرت عضوة بالمجلس الوطني التأسيسي عام 2011، والذي كان منوط به رسم مسار جديد لتونس، عقب الانتفاضة التي أمتت عقوداً من حكم الرئيس زين العابدين بن علي وأطاحت به في يناير/ كانون الثاني 2011.

وتابعت: "كنت أعتقد دائماً أن الأمر قضية تخص المرأة. ولكننا في حزب التكتل للعمل والحريات كنا نجد صعوبة في العثور على نساء للمشاركة في العملية السياسية. فهنا تسود الثقافة الذكورية، وإذا لم نبدأ نحن في تغييرها فلن تتغير". (...)

نضال ضد الاستبداد

وقد شاركت محززية لعبيدي، وهي حليفة الجيري في نضالها من أجل إقرار المادة 45 الداعمة للمساواة بين الرجل والمرأة في الدستور الجديد.

وتعتبر لعبيدي، النائبة عن حزب النهضة الإسلامي الحاكم ونائب رئيس المجلس الوطني التأسيسي، هي أبرز الشخصيات السياسية النسائية في المجلس.

وتستحوذ المرأة على 41 مقعداً من ضمن 91 مقعداً لحزب النهضة، أكبر الأحزاب في المجلس.

وتقول لعبيدي: "ناضلنا ضد الاستبداد والدكتاتورية من أجل المرأة في الوقت الذي كان فيه الرجال إما في المنفى أو السجن".

ورغم المعارضة الشديدة داخل حزبها، قادت لعبيدي حملة لإقرار بعض التعديلات الدستورية. وأدت معارضة الحزب إلى عدم الالتزام بساسة الحزب عند التصويت.

وتابعت بابتسامة عريضة: "مادة المساواة هي إحدى المواد التي أفرح بها في الدستور الجديد". (...)

ووقفت لعبيدي بشدة ضد اقتراح كان ينص على أنه على المرأة السعي جاهدة للحصول على الفرص المتاحة في الحياة السياسية بنفسها دون أي دعم يقدم لها.

وتضيف: "حققت دائماً ما أردته بنفسي. وأحياناً أتساءل إن كان بمقدور الرجال التنافس معي. لكنني واقعية، فليس في مقدور كل السيدات فعل هذا، فهن في احتياج إلى أن يمنحهن أحد الفرصة التي تساعدن على أن يصبحن من القادة".

وأشارت إلى أنها كانت من المستفيدين من مادة التكافؤ التي جرى تطبيقها عملياً للمرة الأولى في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011. (...)

وتابعت: "أحلم بأن يكون لدينا رئيسة للوزراء أو حتى رئيسة للدولة مثل أنغيلا ميركل. فلدينا العديد من السيدات اللامعات في تونس يستطعن التغيير".

التمييز ضد الرجل

لكن تلك المادة لم تلق قبولا من الجميع. فقد دعا حاتم ميناوي، من جمعية الرجال والأسرة والمجتمع التونسية، أعضاء المجلس إلى رفض المادة 45 من الدستور منذ اليوم الأول الذي بدأت فيه عملية التصويت.

وأضاف: "لماذا نكون استثناءً في تونس، فأينما ذهبنا سنجد أن غالبية المسؤولين من الرجال، في اليابان وفي أمريكا وفي ألمانيا وفي جنوب أفريقيا وفي الهند". وعبر ميناوي عن قلقه من أن تكون المادة 45 البداية للتمييز ضد الرجل في تونس.

وأضاف: "الدستور الجديد نص على حماية المرأة من العنف، فلماذا لم ينص صراحة على حماية الرجل من العنف؟ ماذا لو ضربت زوجتي؟"

وينص القانون التونسي على المساواة بين الرجل والمرأة منذ عام 1950 حينما أقر الرئيس حبيب بورقيبة قانون الأحوال الشخصية لسنة 1956.

لكن العديد من التونسيات، مثل سهير، 33 عاماً، وتعمل محاضرة في جامعة القيروان، يرين أن تونس لا يزال أمامها طريق طويل للحد من التمييز الجنسي وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتضيف سهير: "هناك فجوة كبيرة بين القانون والواقع في الشارع، فالمرأة في تونس عليها أن تقول إنها متزوجة حتى يتركها الآخرون بمفردها. ففي إحدى المرات منعت من الجلوس في أحد المقاهي لأن كل من يجلسون كانوا رجالاً، وقالوا لي إن المرأة تجلب المتاعب".

وتابعت: "هذا هو ما يحتاج إلى التغيير على مستوى المجتمع والعقليات".

عن موقع بي بي سي، 28 يناير/ كانون الثاني 2014

فقرة 'حرية المعتقد' تثير جدلا كبيرا في تونس وفتوى شرعية تحرم الفصل السادس من الدستور

رجال دين: الدستور يفتح الباب أمام انتشار الإلحاد في تونس

تونس — من حسن سلمان:

يواجه الفصل السادس من الدستور التونسي الجديد هجوما كبيرا من بعض التيارات الإسلامية، رغم مرور أكثر من أسبوع على إقراره 'بالتوافق' بين جميع الأطراف في المجلس الوطني التأسيسي.

وأصدر عدد من رجال الدين فتوى شرعية تتضمن تحريم الموافقة على مضمون الفصل السادس من مشروع الدستور، ودعوا خلال وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس التأسيسي (البرلمان) الثلاثاء إلى اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع، مؤكدين أن الفصل السادس 'يفتح الباب على مصراعيه لانتشار الإلحاد وما يخالف العقيدة الإسلامية'.

وجاء في نص الفتوى التي نشرها عدد من وسائل الإعلام المحلية 'إن الموافقة على هذا الفصل تدخل في باب الإقرار بالكفر والرضا به والتشجيع عليه، ولا يدخل هذا الأمر بأي حال من الأحوال في حكم الضرورة'.

وكان المجلس التأسيسي أدخل تعديلا جديدا على الفصل السادس جرّم بموجبه 'التكفير والتحريض على العنف'، إثر إعلان أحد النواب صدور فتوى بقتله إثر اتهامه بمعاداة الإسلام.

فيما أكد خبير دستوري في وقت سابق لـ 'القدس العربي' أن التعديل الجديد 'كُتِبَ تحت تأثير العاطفة والانفعال'، مشيرا إلى أن تجريم التكفير هو من اختصاص القانون الجنائي وليس الدستور الذي يفترض أن يكتب برصانة وبعيدا عن العاطفة.

وينص الفصل السادس على أن 'الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، حامية للمقدسات، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي (...)'.

وندد رئيس تيار الحجة (المقرب من التيار الإسلامي) الهاشمي الحامدي بالدستور التونسي الجديد قائلا إنه 'معادٍ للإسلام والمسلمين'.

وقال في حوار مع إحدى الإذاعات المحلية إن 'هذا الدستور معاد للشعب التونسي وانه أسوأ من دستور بورقيبة'، مؤكدا أن 'أي محام ماهر يمكنه استغلال الفصل السادس من الدستور لخطر تداول القرآن الكريم'.

وأكد أن كتلته حصلت على 72 توقيعا (من أصل 217) إلى حد الآن من أجل إسقاط الفصل السادس من الدستور، مشيرا إلى أنه في حال فشله بذلك سيستفتي الشعب على الدستور ليقوم بتغييره.

فيما اعتبر النائب إبراهيم القصاص (مستقل) ان الدستور التونسي 'يدستر حق الردة للمسلم دون محاسبة في فصل حق الضمير (السادس)'، منددا بتمرير 'فصل تجريم التكفير في الدستور' (...).

عن موقع القدس العربي، 15 يناير/ كانون الثاني 2014